

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٦٢**

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ترامب/السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إثيوبيا	السيد نيغيوو
	بولندا	السيد دودا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد موراليس إيما
	بيرو	السيد بسكارا كورنيهو
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وانغ يي
	غينيا الاستوائية	السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو
	فرنسا	السيد ماكرون
	كازاخستان	السيد عبدالرحمنوف
	كوت ديفوار	السيد كابلان دنكن
	الكويت	السيد الصباح
	هولندا	السيد روتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماي

جدول الأعمال

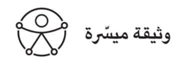
صون السلام والأمن الدوليين

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

1829857 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني وجودي هنا اليوم لترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن. كما يشرفني أن أرحب برؤساء الدول والحكومات والوزراء وغيرهم من القادة والممثلين الموجودين هنا معنا في القاعة. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام أنطونيو غوتيريش وأن أشكره على الانضمام إلينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

يشرفني أن أكون هنا اليوم في هذه الجلسة لمجلس الأمن لمناقشة مسألة ذات أهمية عاجلة تتعلّق بمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية الفتاكة ووسائل إيصالها. فلطالما أدركتْ دولُ العالم أن هنالك أسلحة معينة على درجة عالية من الخطورة ويمكنها أن تتسبب في الكثير من المعاناة لدرجة أن لنا جميعاً مصلحة حيوية في منع استمرار تطويرها وانتشارها واستخدامها.

ومنذ تنصيبي رئيساً، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات جريئة لمواجهة هذه التهديدات الخبيثة. ويركّز الكثيرون منا بحق على أخطار الأسلحة النووية، ولكن يجب ألا ننسى أبداً الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تخلت من جانب واحد عن استخدام الأسلحة البيولوجية وكُنّا، منذ الحرب العالمية الأولى، في طليعة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة الحرب الكيميائية.

وفي الآونة الأخيرة، فرضنا مرتين عواقب شديدة على نظام الأسد لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء في سورية. وأود أن أشكر رئيسة الوزراء السيدة ماي والرئيس ماكرون على الشراكة الوثيقة لبلديهما في تلك الجهود في نيسان/أبريل. إن روسيا وإيران هما اللتان تمكنان النظام السوري من سفك الدماء. ويصدّر النظام الإيراني العنف والإرهاب والاضطرابات. وقد تمكّن من حيازة مواد حساسة بصورة غير مشروعة للمضي قدماً في برنامجه للقذائف التسيارية ونشر تلك القذائف في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وذلك النظام هو الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم وهو يؤجج النزاعات في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ويجب ألا يُسمح لنظام له ذلك السجل بامتلاك الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، أعلنت في وقت سابق من هذا العام أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الإيراني. فقد سمحت تلك الصفقة المروّعة أحادية الجانب لإيران بمواصلة سيرها نحو صنع القنبلة ووفرتْ للنظام شريان حياة من النقود كان في أشد الحاجة إليه. لقد كانوا في ورطة كبيرة. وكانوا يحتاجون إلى نقود، وقد قدمناها لهم. وفي السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاق، لم يحدث شيء سوى تصاعد عدوان إيران. فقد استخدم النظام الأموال الجديدة التي تلقاها نتيجة الصفقة لدعم الإرهاب ولصنع قذائف ذات قدرة نووية ولإثارة الفوضى.

وبعد انسحاب أمريكا، بدأت الولايات المتحدة في إعادة فرض جزاءات متعلقة بالمجال النووي على إيران. وستغدو الجزاءات المتصلة بالمجال النووي التي تفرضها الولايات المتحدة سارية بالكامل بحلول مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. إنها ستكون سارية بالكامل. وبعد ذلك، ستسعى الولايات المتحدة إلى فرض جزاءات إضافية – أشد من أي وقت مضى – لمواجهة كافة

أنواع سلوك إيران الخبيث. وسيواجه أي فرد أو كيان لا يمتثل لهذه الجزاءات عواقب وخيمة. وأطلب من جميع أعضاء مجلس الأمن العمل مع الولايات المتحدة لكفالة أن يُغيّر النظام الإيراني سلوكه وألا يمتلك قنبلة نووية أبداً.

وبعد كل ما قيل، أود أن أشكر إيران وروسيا وسورية على أنهم أبطؤوا إلى حد كبير، بعد طلب وإلحاح شديدين من جانبي، وتيرة هجومهم على محافظة إدلب وعلى الثلاثة ملايين شخص الذين يعيشون هناك، لكي ينالوا من ٣٥ ٠٠٠ إرهابي مستهدفين. نالوا من الإرهابيين؛ ولكني آمل أن يستمر ضبط النفس بعد أن ينالوا من الإرهابيين. فالعالم يراقب. وأود أيضاً أن أشكر تركيا على المساعدة في التفاوض على ضبط النفس. ونحن راغبون في تقديم أي شيء يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تقديمه للمساعدة في حل هذه المشكلة من أجل إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح – وربما أكثر – ونحن قادرون على ذلك. ونحن على استعداد للمساعدة.

في ملاحظاتي التي أدليت بها يوم أمس أمام الجمعية العامة، بيّنت التزام حكومتي ببناء مستقبل أكثر عدالة وسلاماً (انظر A/73/PV.6). وللأسف، وجدنا أن الصين تحاول التدخل ضد حكومتي في انتخاباتنا القادمة لعام ٢٠١٨، والمقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. فهُم لا يريدون لي، أو لنا، الفوز لأنني أول رئيس على الإطلاق يتحدّى الصين في أمر التجارة، ونحن نفوز في التجارة. ونفوز على كافة المستويات. ولا نريد منهم دس أنوفهم أو التدخل في الانتخابات المقبلة.

وكما ذكرتُ بالأمس أيضا، فقد شهدنا نتائج الجهود التاريخية الرامية إلى فتح مسارات جديدة للسلام في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر نحن فخورون به للغاية. ويسرني أن أقول إن كوريا الشمالية لم تُجرِ تجربة إطلاق قذائف منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولم تُجرِ تجربة نووية منذ أيلول/سبتمبر الماضي. وقد أُعيد الرهائنُ لنا. ومن المهم جدا أن رفات الأبطال الأمريكيين تعود الآن إلى الوطن.

وفي حزيران/يونيه، عقدتُ اجتماع قمة تاريخيا مع الرئيس كيم جونغ أون في سنغافورة، حيث أكد مجدداً التزامه بنزع السلاح النووي الكامل. وفي الأسبوع الماضي، كرر الرئيس كيم تأكيد التزامه للرئيس مون جاي – إن خلال مؤتمر القمة الثالثة بينهما، ولي في شكل رسالة قوية جداً. وأعتقد أننا سنبرم اتفاقاً. ولكن، للأسف، لكفالة استمرار هذا التقدم، يجب أن تُنفَّذ قرارات مجلس الأمن القائمة حتى يتم نزع السلاح النووي.

ومع ذلك، فقد اكتشفنا أن بعض الدول تقوم بالفعل بانتهاك جزاءات الأمم المتحدة تلك. ويشمل ذلك عمليات النقل غير القانونية من سفينة إلى أخرى، والتي يجب أن تنتهي فورا. وترتهن سلامة شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن. وهذا أمر بالغ الأهمية.

غير أنني أعتقد أن الأهم من ذلك هو رغبة الرئيس كيم جونغ أون، وهو رجل عرفته وأعجبت به، في تحقيق السلام والرخاء لكوريا الشمالية. هناك العديد من الأشياء تحدث في الخفاء، بعيدا عن وسائط الإعلام، وما من أحد يعرف عنها، ولكنها تحدث وتسير بطريقة إيجابية للغاية. ولذلك أعتقد أن المجتمع الدولي سيتلقى بعض الأنباء السارة للغاية من كوريا الشمالية في الأشهر والسنوات المقبلة.

كما أنني أقدر كثيرا ما قاله عني الرئيس مون، رئيس كوريا الجنوبية، الليلة الماضية في مقابلات تلفزيونية. إن العمل مع الرئيس مون كان شرفا عظيما حظيت به. وبالمثل، فإن العمل مع الرئيس الصيني شي ورئيس وزراء اليابان آبي كان من دواعي السرور والشرف. فكل منا يسير على خطى عدد لا يحصى من قادة العالم والدبلوماسيين والموظفين العموميين الذين جاؤوا إلى الأمم المتحدة بنفس الهدف النبيل المتمثل في بناء مستقبل يستحقه الوطنيون – الوطنيون الحقيقيون – الذين

ضحوا بأرواحهم من أجل شعوبنا ومن أجل مستقبلنا. ولتحقيق النجاح، فإننا بحاجة إلى التزام جميع الدول الممثلة في هذه القاعة. وبالعمل معا، يمكننا استبدال أهوال الحرب بنعم السلامة ووعد السلام الجميل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن فخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس ماكرون (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لدعوتنا اليوم لتناول التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما أود أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم.

إن أول مسألة تتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بهذه المسألة بينما أتأمل خلافاتنا – وأتكلم بصراحة – خلال العام الماضي بشأن مسائل هامة مثل الطاقة النووية الإيرانية، واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري، هي ببساطة: ”ما الذي، نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لا نزال نريد أن نفعله معا؟“

إن نظام عدم الانتشار، الذي ينظم مراقبة الأسلحة النووية للحد من خطر نشوب حرب نووية ويفرض حظرا مطلقا على بعض الأسلحة من أجل حماية شعوبنا إلى الأبد من رعب التعرض لحرب غازات أو حرب بكتريولوجية، صرح حديث نسبيا وصل إلى مرحلة النضج في التسعينات. إنه نتيجة لمآسي القرن العشرين وعزم أسلافنا الراسخ ورؤيتهم للصالح العام للبشرية وما تحلوا به من روح المسؤولية. ويقوم هذا الصرح على تنازلات متبادلة، وأوجه ترابط، وثقة متبادلة بنيناها في ذلك الوقت. باختصار، إنه يستند إلى نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن.

ومسؤوليتنا، التي أؤمن بها بقوة اليوم، هي أننا مدينون بذلك لمن سبقونا ولمن نتحمل المسؤولية عن صون وتعزيز ذلك النظام من أجلهم في وقت يتعرض فيه لاختبار قوي. ويجب أن تقدم الدول الأعضاء في المجلس مثالا يحتذى في هذا الصدد، وأرى أنها يجب أن تتحد بشأن هذه المسألة أكثر من غيرها.

لقد اتحدنا بشكل ملحوظ بشأن مسألة كوريا الشمالية، مثلما ظهر مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ باعتماد القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). إن إدارة الأزمات، كما أشار إلى ذلك رئيس الولايات المتحدة، تمر بمرحلة جديدة الآن بفضل مبادرته للدخول في حوار مباشر مع رئيس حزب العمال الكوري. وترحب فرنسا بالجهود التي يبذلها وتؤيدها، فضلا عن تلك الجهود التي تبذلها كوريا الجنوبية، والتي ألقى الضوء عليها.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل في أي لحظة عن أن كوريا الشمالية لا تزال تشكل تهديدا نوويا وتسياريا للمنطقة والعالم. وتتوقع فرنسا أن يتخذ نظام بيونغ يانغ إجراءات ملموسة لإظهار رغبته الحقيقية في الانخراط في عملية تفكيك برنامجه النووي وبرنامج قذائفه التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وإلى أن تُتخذ تلك الإجراءات، يجب أن يقترن الحوار بالتنفيذ الصارم للجزاءات التي يقررها المجلس. وقد كنا متحدين بشأن هذه المسألة.

كما كنا متحدين بشأن مسألة إيران باعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لكن هذا وقع في عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، اختلفت مسارات الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، أكرر، أنني مقتنع بأن الجميع على هذه الطاولة لا يزال لديهم نفس الهدف المتمثل في منع إيران من حيازة أسلحة نووية، وضمان تحقق الغرض السلمي لبرنامجها النووي من خلال رقابة دولية صارمة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست مثالية، لكنها خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من أزمة الثقة الشديدة الناتجة عن إعادة فرض الولايات المتحدة لجزاءات تتجاوز الحدود الإقليمية، فإن طهران لا تزال تفي بالتزاماتها النووية. ويجب تعزيز هذه الحالة بالامتثال لجميع أحكام خطة العمل والقرار الذي يؤيدها، وينطبق ذلك على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة – وليس فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة فحسب.

كما يجب أن نتجاوز الإطار الحالي، على نحو ما ذكرت ذلك هنا في الأمم المتحدة في العام الماضي (انظر A/72/PV.4). ولذلك، نتشاطر الأهداف التي ذكرها رئيس الولايات المتحدة، وإن كنا نختلف معه بشأن الأساليب المتعلقة بخطة العمل. وأعتقد أنه يجب علينا معا وضع استراتيجية طويلة الأجل لإدارة الأزمة، لا يمكن اختزالها في سياسة فرض الجزاءات والاحتواء. ويجب أن تستند الأسس التي تقوم عليها المفاوضات الجديدة إلى، أولا، إطار إيران للطاقة النووية بعد الفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، الذي يعد مكملا أساسيا لما تحقق عام ٢٠١٥؛ ثانيا، مسألة قيام إيران بزيادة مدى ترسانتها من القذائف ودقتها، وبالتالي، نشاطها في مجال القذائف التسيارية؛ ثالثا، الاستقرار الإقليمي. ويمكن أن تكون جميع هذه المسائل جزءا من الإجراءات الدولية المفيدة الرامية إلى الحد من الأخطار الإقليمية وتحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا، وهو ألا تمتلك إيران سلاحا نوويا مطلقا.

لقد اتحدنا بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لكن هذا الأمر كان في عام ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، تراكمت الأخطار التي تهدد مصداقية قاعدة الحظر. ولم تقابل عودة ظهور الأسلحة الكيميائية أثناء الهجمات التي شنها النظام السوري بالقرار اللازم من جانب المجلس، بعد أن انضمت دمشق إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأعلنت عن برنامجها. ومن جانبها، فقد استخدمت داعش تلك الأسلحة في سورية والعراق.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قتل عضو من الأسرة الحاكمة الكورية الشمالية في ماليزيا باستخدام عامل VX القوي المؤثر على الأعصاب. وهذا العام، تم استخدام عامل آخر مؤثر على الأعصاب في أراضي المملكة المتحدة – وبالتالي في الاتحاد الأوروبي –، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة أربعة أشخاص. وتذكر فرنسا هنا أنها تتشاطر التحليل البريطاني القائل أنه ليس هناك تفسير معقول عدا أن روسيا هي المسؤولة عن ذلك، وتدعو روسيا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء ذلك التهديد.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلقت فرنسا شراكة دولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وجميع الدول مدعوة للانضمام إليها. كما اضطرت لاتخاذ إجراء ضد القدرات الكيميائية السورية، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأود أن أشكر الرئيس ترامب ورئيس الوزراء ماي في هذا الصدد.

إن فرنسا تعمل على تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إنشاء آلية جديدة للتحقيق والإسناد، وهو ما يعد ضروريا.

وستعمل فرنسا بلا كلل على تحقيق وحدة المجلس بشأن مسائل عدم الانتشار. ويجب أن نظل متحدين لأن في السنوات الأخيرة كلما دب بيننا الانقسام كان ذلك على حساب مبادئنا وفعاليتنا الجماعية. والوحدة شرط من شروط شرعيتنا كأعضاء دائمين وغير دائمين. يجب أن نتحد كذلك لأن انتشار التكنولوجيا ينطوي على بذور أخطار جديدة تهدد السلام تشغلنا بشكل مباشر

إن تطوير كوريا الشمالية للقذائف العابرة للقارات أمر يبعث على القلق. وحتى الآن، لا يمتلك سوى عدد قليل من الدول تلك الأسلحة الفتاكة، مما يشكل مسؤولية خاصة عليها. في المستقبل، إن لم يكفل الجميع الرقابة الكافية وإن نشرت

كوريا الشمالية تلك الأسلحة، كم سيصبح عدد البلدان التي ستمتلكها؟

في منطقة الشرق الأوسط، يمثل تقديم القذائف التسيارية إلى حزب الله والحوثيين تطورا جديدا ومثيرا للقلق. ويجب أن يتوقف ذلك قبل أن تتسبب تلك الكيانات في زعزعة استقرار المنطقة المتوترة أصلا.

لقد أكدت مكافحة داعش رغبة الجماعات الإرهابية في امتلاك أسلحة الدمار الشامل. لم يتبدد بعد خطر الإرهاب النووي أو الإشعاعي على الرغم من الدور القيادي الذي تقوم به الولايات المتحدة في هذا المجال بعقد مؤتمرات قمة الأمن النووي. وفرنسا تدعو إلى مواصلة التعاون الدولي، وهو أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفرنسا ستواصل التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب النظام الدولي لعدم الانتشار وتعزيز مختلف المؤسسات التي تشكل إطارا لها. وستواصل تحديدا دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والخبراء التابعون لها والتصدي لتحديات مكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية من خلال رئاستها لمجموعة الدول السبع في عام ٢٠١٩. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو إلى الوحدة وروح المسؤولية لأن نظام عدم الانتشار يشكل الركيزة الأساسية لنظام أمننا الجماعي. لقد شيدنا ذلك النظام لعقود. ولا يزال فتيا ويتطلب تعاوننا وروح المسؤولية والوحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أندراي دودا رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس دودا (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة الأمنية الراهنة لا تبعث على التفاؤل. والتوترات على الصعيدين العالمي والإقليمي تهدد النظام الدولي القائم، بما في ذلك نظم عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي الواقع، ما فتئنا نشهد انهيارها التدريجي. إذ تواجه تحديات بانتظام بسبب الجهات الفاعلة من غير الدول، ولكن الأمر الذي يبعث على المزيد من القلق هو تقويض فرادى الدول لها أيضا.

وقبل أن أتناول مشكلة الأسلحة النووية، أود أولا أن أوجه الانتباه إلى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل عاد ليتصدر جدول الأعمال العالمي. أشير هنا إلى الأسلحة الكيميائية. وأود أن أكون واضحا – أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل جريمة. ولا يهم ما إن كانت تستخدم على نطاق واسع من النظم غير الديمقراطية ضد شعوبها لتأمين سلطتها أو ما إن كانت استخدمت بطريقة إرهاب الدولة ضد الأفراد في الخارج الذين تود دولة ما الانتقام منهم. وإن كانت جريمة، هذا يعني أن الالتزام الرئيسي للمجتمع الدولي يجب أن يستند إلى نظام قائم على القواعد. لا بد من تقديم الجناة للعدالة.

لا يمكن لأي استخدام للأسلحة الكيميائية أن يظل دون استجابة لأن ذلك لا يقوض الحس الأساسي بالعدالة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى انهيار نظم عدم الانتشار ونزع السلاح، وبالتالي يهدد أمننا جميعا. والهجمات الوحشية، الموجهة غالبا ضد المدنيين، لها نفس الهدف – ألا وهو تخويف المجتمع الدولي. لا يمكن لمجتمع الأمم المتحدة أن يقبل تلك الأساليب. إن التقاعس عن العمل لن يؤدي إلا إلى تشجيع الجناة. وآمل في أن يمكننا وضع الصيغة النهائية للآلية الجزاءات الجديدة للاتحاد الأوروبي، التي أنجزت في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من ممارسة الضغوط المناسبة على الجناة في الوقت الراهن وفي المستقبل وكذلك منعهم من ارتكاب تلك الأعمال غير المقبولة.

كنا نأمل جميعا في حظر الأسلحة الكيميائية على نحو فعال من خلال اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن نقف بحزم لدعم قواعدنا ومعاييرنا، والتي تشكل ركائز النظام الدولي. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بأن بولندا ستقدم إلى الجمعية العامة، مثلما فعلت في السنوات السابقة، مشروع قرار بشأن

تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة هذا الصك. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى كفالة رسالة دعم قوية وواضحة وموحدة من المجتمع الدولي بأسره لسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

والمسألة الثانية التي أود أن أبرزها هي انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أثير ثلاث نقاط بشأن هذه المسألة.

أولا، نعلم جميعا أن الأسلحة النووية لا يمكن شراؤها من السوق الحرة. ولذلك، فإن كل فعل من أفعال نشر هذه الأسلحة يشكل فشلا للمجتمع الدولي والنظام العالمي القائم على القواعد. ويجب علينا أن نتذكر أن ذلك لا يشمل دائما الدولة التي تطور القدرات النووية فحسب، بل أيضا الجهات التي تقدم لها سبل تحقيق ذلك، وهي التكنولوجيا والمواد والموارد.

ومن الأهمية القصوى لكل اتفاق يهدف إلى فرض رقابة على البرامج النووية أن يكفل أن تستخدم هذه البرامج للأغراض السلمية حصرا. ويقع على عاتقنا التزام تقييم هذه الاتفاقات وفقا للأغراض المعلنة منها والعمل وفقا لذلك. وينبغي لنا ألا نغض الطرف عن من ينتهكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال توفير السبل أو المساعدة بطرق أخرى على تطوير قدرات الأسلحة النووية.

وآليات الرقابة الجيدة والفعالة على الصادرات يجب أن تلتزم بها جميع البلدان المشاركة في التجارة النووية والكيميائية والبيولوجية للأغراض السلمية من أجل الحفاظ على مستوى المراقبة المناسب للبضائع ذات الاستخدام المزدوج وبذل جهود أكثر فعالية في مجال عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشديد مراقبة التزامات إيران والتحقق منها. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة في مجال عدم الانتشار. ويشكل نظام الوكالة للضمانات عنصرا أساسيا لنظام عدم الانتشار النووي ويضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

ثانيا، أود أن أرحب بآفاق تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. لقد شهدنا بعض التطورات المشجعة، مثل مؤتمر القمة بين الكوريتين واجتماع كيم جونغ أون مع الرئيس دونالد ترامب. وقد أدى ذلك إلى وقف تجارب القذائف والتجارب النووية. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن هذا الأمر تحقق إلى حد كبير بسبب إنجازكم وإنجاز الرئيس مون وجدارتكم، وأود أن أشكركما جزيل الشكر عليه. لكن لا يزال يتعين اتخاذ خطوات حاسمة الأهمية. إن السلام الدائم لن يتحقق بدون نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وحتى ذلك الحين، يجب أن يظل المجتمع الدولي موحدا في الاستمرار في ممارسة ضغوط حقيقية ومتسقة على كوريا الشمالية، بما في ذلك من خلال الحفاظ على نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ثالثا، من أجل مصداقية المجتمع الدولي، من الأهمية بمكان أن نقف بحزم دعما للواجبات والالتزامات التي تحملناها.

وفي هذا السياق، أشعر بالحزن العميق بشأن تطورات الحالة الأمنية المثيرة للقلق في منطقتنا؛ أوروبا الوسطى والشرقية.

ففي غضون السنوات القليلة الماضية، شهدنا انتهاكا واضحا لمذكرة بودابست التي تضمن سلامة أراضي أوكرانيا مقابل سلميتها ونزعها الطوعي للسلاح النووي. وقد سمعنا أيضا عن استخدام أسلحة نووية من أجل إنهاء نزاعات تقليدية. ومما يثير القلق بنفس القدر نشر وسائل الإيصال المزدوجة القدرة بالقرب من حدودنا. وكل هذه الأعمال قد أسهمت إلى حد كبير في تدهور البيئة الأمنية.

فكيف ينبغي لنا أن نتصدى للتحديات التي ذكرتها للتو؟ يتطلب هذا أولا، بالتنفيذ الكامل والحازم للمعاهدات وقواعد

القانون الدولي الراسخة والمعترف بها على نطاق واسع. ثانيا، توفير الدعم لعمل الآليات الدولية المسؤولة عن منع استخدام أسلحة الدمار الشامل ومنحها الثقة بشكل كامل. وأخيرا، المشاركة الاستباقية والبناءة في المبادرات الرامية إلى مكافحة أعمال الانتشار وتشجيع الشفافية والتحقق.

وفي عام ٢٠١٨، تولى بلدي رئاسة الدورة الثانية اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، كما تولى رئاسة الجلسة العادية السنوية السابعة عشرة للدول المشاركة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وقد تركزت جهودنا على تعزيز هذه النظم وإضفاء الطابع العالمي عليها؛ وتأمين آليات التحقق الموثوقة والتابعة لها على نطاق واسع؛ وتنفيذ الممارسات السليمة؛ وتعزيز التعاون الدولي. وتشكل هذه الأعمال الأهداف الطويلة الأجل للسياسة الأمنية لبولندا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن عدم الانتشار النووي هو جهد جماعي. ومن أجل الحفاظ على الهيكل الأمني الذي أنشأناه على مدى عقود من الزمن، ولمنع تكرار كابوس استخدام أسلحة الدمار الشامل، فإننا بحاجة إلى الالتزام الكامل من جانب الجميع، دون أي استثناء، باحترام جميع المعايير والالتزامات المنصوص عليها في هذا المجال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو،، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (*تكلم بالإسبانية*): يسرني ويشرفني أن أخاطب المجلس للمرة الأولى باسم جمهورية غينيا الاستوائية. ونشكر الولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه المناقشة ونهنئها على عملها الممتاز بصفتها رئيسة المجلس.

إن نزع السلاح أحد أطول أهداف الأمم المتحدة عهدا. وكان موضوع قرار مجلس الأمن (١ (١٩٤٦)) المعتمد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، بموجب المادة ٤٧ من الميثاق. لقد اعتمد المجلس ذلك القرار منذ ٧٢ عاما، وإلى اليوم ما زال العالم في سباق تسلح يؤدي بالعديد من الدول إلى أن تشعر بأنها ملزمة بتجهيز نفسها بجميع أنواع الأسلحة من أجل الدفاع عن نفسها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الترسانات النووية لا تزيد من حدة التوترات بين الدول وتقوض جهود السلام فحسب، بل إنها تهدد وجود البشرية ذاته. وبلدي، جمهورية غينيا الاستوائية، لا يمتلك ولا يعتزم أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد اتخذ تدابير لضمان التنفيذ الدقيق للالتزامات والتعهدات التي قطعها مع المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار من خلال الانضمام إلى المعاهدة الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

يجب أن يحتل تعزيز نزع السلاح النووي لأولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي. وبعد عامين من الآن، سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، لقد أتاح ذلك الصك الدولي الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية إلى البلدان التي لم تمتلكها آنئذ، ولكنه لم يصادف مثل هذا النجاح فيما يتعلق بالقضاء على الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية والتي عارضت بشدة تنفيذ التزاماتها النووية. إن النفقات التي تكبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصيانة تلك الأسلحة، وتحديثها، في بعض الحالات تتجاوز مجموع ميزانيات بلدان الاتحاد الأفريقي ومناطق أخرى.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويُلزم مجلس الأمن بالاضطلاع بدوره للعمل على منع انتشار وإنتاج تلك الأسلحة. ولمكافحة انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، من الضروري تنفيذ المعاهدات

الدولية لعدم الانتشار، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والامتثال لها؛ وتقديم الدعم للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛ وحظر جميع تجارب الأسلحة النووية، وتبادل المعلومات بين الدول وبين الدول والمنظمات الدولية؛ وتنفيذ نظم المراقبة المشتركة للتحقق والتفتيش والرصد للترسانات النووية ومعامل البحوث من جانب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينبغي أن يشمل ذلك أيضا تأمينها وتدميرها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع المفاوضات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل رفض خيار الأسلحة النووية بصورة فعالة. وفي الوقت ذاته ينبغي ضمان أمنها والاعتراف بحق جميع الأطراف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بالإنزعاج الشديد لأن التناقض بين ما تقوله الأمم المتحدة وما يفعله كل بلد بالفعل في إطار حقوقه السيادية يحدث في سياق من الأكاذيب، والخداع والنفاق وانعدام التضامن.

وقبل يومين تحديد، كرسنا مؤتمر قمة خاصا تكريما لتفكير الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا، حيث اتفقنا جميعا على رفض أي نوع من المواجهات والضغائن، وعلى أنه، بفضل إرثه، يمكن تحقيق عالم لم يسوده السلام والأمن والتنمية والرفاه للجميع. ومع ذلك، يبدو أن العديد من الدول تختار بدء سباق تسلح يتعارض مع المثل النبيلة لقمة مانديلا التي قبلناها جميعا وأشدنا بها.

يمكن حظر أسلحة الدمار الشامل وجعل استخدامها أمرا لا يمكن التفكير فيه. كل ما يلزم هو الإرادة الضرورية من جميع الأطراف. تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن دعمها الثابت لمواصلة الجهود من أجل التفاوض على صكوك قانونية ملزمة واعتمادها، بما يفضي إلى نزع السلاح النووي بصورة فعالة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، بغية تحقيق هدف الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية. كما ينبغي لمجتمع الأمم الدولي أن يعتريه القلق إزاء العواقب الإنسانية والآثار العالمية لأي تفجير نووي، سواء كان عرضيا أو متعمدا، ويجب عليه أن يتعاون على مستوى الأمن الدولي لمنع الجهات من غير الدول من حيازة وسائل الانخراط في إرهاب نووي.

إن جمهورية غينيا الاستوائية ملتزمة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه لا توجد في منطقتنا، أفريقيا، أسلحة دمار شامل، كما لم يسبق استخدامها، الأمر الذي يشير، بالنسبة لنا، إلى أن أسلحة الدمار الشامل هي نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب والنزاعات في قارتنا. ولذلك، هناك حاجة إلى دعم رغبة الاتحاد الأفريقي ومبادرته للحصول على تمويل لبعثات السلام التي تقودها أفريقيا على أساس كل حالة على حدة. أناشد بقوة أعضاء مجلس الأمن ضمان أن يتحقق هذا الدعم، لأنه سيسهم في نهاية المطاف في السلام والأمن الدوليين، وهو الهدف الرئيسي لمجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الرئيس موراليس أيما (*تكلم بالإسبانية*): لقد دعت رئاسة مجلس الأمن أعضاءه إلى مناقشة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تقع بوليفيا في منطقة أُعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية منذ أكثر من نصف قرن. ولذلك السبب، أشير إلى المادة الأولى من معاهدة حظر الأسلحة النووية:

”تتعهد كل ... دولة طرف بألا تنقل إلى أي جهة متلقية أيا كانت ... وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى“.

وأدعو جميع الدول الممثلة حول هذه الطاولة إلى التوقيع على هذه الأحكام والتصديق عليها، وتنفيذها فورا. هذه أفضل طريقة لتفادي الاحتمال الكارثي لاستخدام هذه الأسلحة. إنها حتمية أخلاقية ودَينٌ للأجيال القادمة.

إن الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ملزمة بالامتثال للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي اعتُمدت في عام ١٩٤٥، وقبل كل شيء بتسوية منازعاتها الدولية من خلال استخدام آليات التسوية السلمية. ولا يجوز لها استخدام الأسلحة من أي نوع وفي أي نزاع. بل يجب أن تسترشد الإجراءات التي تتخذها البلدان بالتفاوض والدبلوماسية والحوار والتسوية القضائية. إن بوليفيا على يقين بأننا لن نتمكن من تحقيق مجتمعات أكثر عدلا بمسؤوليات مشتركة إلا بهذه الوسائل.

يجب أن نكون قادرين على التخلي عن الاستخدام القديم للأسلحة فيما بين الشعوب في الماضي. وكمثال، لا بد لي من أن أبرز إسهام محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة، في التسوية الفعالة للمنازعات بين الدول في مناطق مختلفة وفي حالات مختلفة. إننا مقتنعون بأن من الضروري، قبل كل شيء، مناقشة الأسباب الهيكلية للنزاعات المسلحة والدوافع الحقيقية لانتهاكات السلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي، وليس آثارها فحسب.

ومن الأمثلة على ذلك إيران، البلد الذي تمت الإشارة إليه بالفعل هذا الصباح. في عام ١٩٥٣، مولت الولايات المتحدة ودبرت ونفذت انقلابا ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا قامت، في إطار ممارستها لسيادتها، بتأميم النفط من أيدي شركة إنكليزية – أمريكية. بعد ذلك، وعلى مدى عدة عقود، دعمت حكومة استبدادية أتاحت المجال أمام الشركات عبر الوطنية لجني أرباح النفط.

هذا ما كان الوضع عليه حتى ثورة ١٩٧٩. أما الآن وقد استعادت إيران السيطرة على مواردها، فإنها تقع مرة أخرى ضحية لحصار الولايات المتحدة. ترفض بوليفيا رفضا قاطعا الإجراءات الإنفرادية التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة ضد إيران. كما تدين انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، مستخدمة ذرائع لمواصلة سياستها المتمثلة في التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد الشقيق.

أود أيضا أن أشير إلى منطقة الشرق الأوسط، الغنية بالموارد الطبيعية ولكنها متضررة بشكل غير متناسب من الغزو والحروب وحالات العدوان غير المبرر الذي لا يزال يتسبب بالألم والحزن لشعوبها. لقد كانت تلك المنطقة مسرحا لأكبر ثلاثة اعتداءات ارتكبت في القرن الحادي والعشرين. الأول كان الغزو غير المشروع للعراق، على أساس الكذبة المتمثلة في امتلاك البلد أسلحة الدمار الشامل. وتسبب هذا الغزو في وفاة أكثر من مليون. وكان العدوان الثاني هو الإطاحة بالحكومة الليبية، مع عشرات الآلاف من القتلى، بذريعة الدوافع الإنسانية. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي والأزمة الإنسانية الخطيرة اللتين بدأتهما في شمال أفريقيا مستمرين. أما العدوان الثالث فهو الحرب الأهلية في سورية، التي تسببت على مدى السنوات الثماني الماضية في موت أكثر من نصف مليون شخص. تلك الحرب هي نتيجة مباشرة للتدخل وتمويل الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية التي تواجه الحكومة السورية.

وفي الأشهر الأخيرة، أبدت الولايات المتحدة مرة أخرى عدم اكتراثها بالقانون الدولي وتعددية الأطراف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفي كل مرة تجتاح فيها الولايات المتحدة بلداً أو تقوم بإطلاق قذائف أو تموّل تغيير نظام ما، يصحب ذلك حملة دعائية تكرر بأن ذلك إنما يتم باسم تحقيق العدالة أو الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو لأسباب إنسانية. وأود أن أبلغ المجلس بأن الولايات المتحدة لا تهمها الديمقراطية، وإلا ما كانت قد موّلت الانقلابات ودعمت الطغاة. وما كانت لتهدد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بالتدخل عسكرياً، كما فعلت مع فنزويلا. ولا هي مهتمة بحقوق الإنسان أو العدالة. وإلا، لكانت قد وقعت على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وصدقت عليها. وما كانت لتهدد آليات التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية الدولية. وما كانت لتشجع استخدام التعذيب أو تنسحب من مجلس حقوق الإنسان. وما كانت لتفصل أطفال المهاجرين عن أسرهم وتحتجزهم داخل أقفاص. إن الولايات المتحدة لا يهمها القانون الدولي. وإلا لما كانت قد انسحبت من اتفاق باريس أو تخلّت عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وما كانت لتشن هجمات أحادية الجانب أو تتخذ قرارات انفرادية، مثل إعلان القدس عاصمة لإسرائيل على نحو غير قانوني. وهذا الازدراء الذي تكنّه لتعددية الأطراف إنما ينّم عن رغبتها في بسط سيطرتها الجيوسياسية والاستيلاء على الموارد الطبيعية.

وبالرغم من ذلك، نشيد بالبلدان التي تقف بثبات دفاعاً عن الاتفاق النووي المبرم مع إيران، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين وروسيا؛ ولم تتخل عن اتفاق باريس؛ وتدافع عن مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ وتحترم وتدعم القانون الدولي والالتزامات المتعهّد بها وتعددية الأطراف. إن مسؤولية جيلنا تكمن في أن نورث الأجيال المقبلة عالماً أكثر إنصافاً وأمنا. ولن يتحقق هذا إلا إذا عملنا معا لبناء عالم متعدد الأقطاب، يقوم على قواعد مشتركة لاحترام الأمم المتحدة وحمايتها من كل تهديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن فخامة السيد مارتن فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس فيسكارا كورنيخو (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أحيي السيد دونالد ترامب، فضلاً عن جميع كبار الشخصيات والمسؤولين الحاضرين.

ترحب بيرو بجلسة اليوم الرفيعة المستوى للفت أنظار العالم ومجلس الأمن إلى ضرورة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، إذ نحتفل باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلى مدى تاريخه، ظل المجلس متحداً في مكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن وسائل إيصالها، تماشيا مع مسؤوليته الأساسية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويستند عمل المجلس إلى التطور التدريجي للصكوك الدولية، التي تستند بدورها إلى مجموعة من الصكوك الملزمة التي اعتمدتها المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأحدث هذه الصكوك هي معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة في عام ٢٠١٧، والتي نأمل أن تتمكن جميع البلدان، ولا سيما تلك الحائزة لترسانات نووية، من الانضمام إليها في يوم من الأيام. وبالفعل، ليس هذا ضرباً من ضروب المثالية. فبفضل معاهدة تلاتيلولكو، باتت أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما مكنها من المضي قدماً نحو توطيد السلام في المنطقة.

وتمتثل بيرو، بوصفها بلداً ملتزما بنظم عدم الانتشار، بالكامل للالتزامات التي حددتها الصكوك ذات الصلة، فضلاً عن الأحكام الصادرة عن المجلس، وفق ما تنص عليه القرارات ذات الصلة. وبوصفنا أعضاء في هذا الجهاز الرئيسي، فإننا نشجع بقوة التقيد بها على نحو صارم. ونعتقد أن كفالة السلام والأمن الدوليين يعني القضاء على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. ولا يوجد سبيل إلى ذلك أفضل من التأكد من ضمان عدم وجودها. وفي هذا الصدد، نشدد على أن عدم

الانتشار يجب أن يمضي جنبا إلى جنب مع نزع السلاح مع تحديد الأسلحة التقليدية تحديدا صارماً.

ومن منظورنا، فإن ذلك يستدعي أولاً التصدي للتحدي الذي تشكله برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نشيد مرة أخرى بالعمل الدبلوماسي الرفيع المستوى الذي قمتم به شخصياً، سيدي الرئيس، وحكومتكم، سعياً إلى تحقيق نزع السلاح النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه من شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد أن استمرار صلاحية نظام عدم الانتشار النووي ينبغي مراعاته أيضاً من خلال تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، التي أيدها هذا المجلس في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نشجب استخدام الأسلحة الكيميائية وندينه في النزاع السوري، وكذلك في مدينة سالزبري البريطانية.

وختاماً، بالنظر إلى السياق المعقد، نود أن نشدد على أهمية الدبلوماسية وتعددية الأطراف والقانون الدولي وتدابير بناء الثقة وتحقيق العالمية في تعزيز نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح. ونلاحظ أنه في كثير من الحالات، فإن الشعور بعدم الأمن هو الذي يُفضي إلى زيادة التسلح، بل حتى إلى تطوير وسائل حرب جديدة. ونعتقد أنه من الضروري العمل على إزالة هذا الشعور لوقف الانتشار وتعزيز نزع السلاح من خلال الاستثمار في التعاون الدولي والتنمية. ويجب أن تكون التكنولوجيا في خدمة تعزيز السلام والتقدم، لا للتجريد من الإنسانية والدمار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس كوت ديفوار.

السيد كابلان دنكان (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأود أيضا أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، فضلا عن سائر رؤساء الدول والحكومات والشخصيات البارزة الحاضرين في جلسة اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية لكوكبنا.

لقد أفضى التطور السريع لبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤجج هذه الأسلحة العنف والنزاعات، وتهدد استقرار مناطق بأكملها وتجعل مسألة عدم الانتشار هدفاً من شأنه أن يكفل بقاء البشرية. وعلى الرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لا يزال عالمنا مع الأسف يرزح تحت التهديد المستمر لهذه الأسلحة، فضلاً عن تهديد الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وفي الوقت الراهن، ثمة أكثر من ٥٠٠ ١٤ سلاح نووي في العالم. وهي تنطوي على خطر نشوب نزاع نووي ذي عواقب إنسانية وبيئية لا سبيل إلى تداركها وتمثل تحديا حقيقيا لمنظمتنا.

ومن المؤسف أيضا أن تميل الدول إلى الاستثمار أكثر في تحديث ترساناتها النووية فيما لا تستثمر إلا القليل جدا في القضاء على هذه الأسلحة ووسائل إيصالها. وقد خضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تُعتبر حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار، لاختبارات قاسية وهي تمثل مصدر خلاف كبير خلال مؤتمراتها الاستعراضية التي تُعقد كل خمس سنوات.

ويشكل عدم امتثال بعض الدول لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ضربة قوية للأمن وقد يمكّن الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وبالمثل، فإن المشكلة النووية الإيرانية والحالة في الشرق الأوسط – بما في ذلك سورية والادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد واستخدام القذائف التسيارية في اليمن – ومسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكوريةتشكل جميعا حالات معقدة بالفعل ومبعثا للقلق الحقيقي بالنسبة للمجتمع الدولي. وتجبرنا تلك الحالات على أن نضع مكافحة

انتشار أسلحة الدمار الشامل على رأس أولوياتنا على وجه الاستعجال. وفي مواجهة هذه الحالة، فإن على مجلس الأمن أن يواصل تحمّل مسؤولياته في مجال عدم الانتشار بوصفه الضامن لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن تنفيذ مختلف الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتحقيقا لتلك الغاية، يدعو بلدي الدول الأعضاء، بدعم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعليه، أدرجت كوت ديفوار – وهي طرف في جميع معاهدات واتفاقيات عدم الانتشار – جميع الالتزامات المنصوص عليها في تلك الصكوك القانونية الدولية في قوانينها الوطنية. وفيما يتعلق بنزع السلاح، وبما أن النهج التدريجي لم يسفر عن النتائج المرجوة، فإن وفد كوت ديفوار يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى النظر في اتباع نهج جديد أكثر فعالية.

وترحب كوت ديفوار باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وتشدد على أهمية تنفيذها على وجه السرعة. ويستحق الفضاء الخارجي، بوصفه مصلحة مشتركة للبشرية جمعاء بحق، أن نوليه اهتمامنا المستمر. ويقتضي أيضا التعجيل باعتماد صك دولي ملزم قانونا لحمايته من أي سباق للتسلح وبالتالي تجنب عسكرته. وعلاوة على ذلك، تشدد كوت ديفوار حاجة المجتمع الدولي إلى اعتماد صك أكثر إلزاما في مجال الأسلحة البيولوجية والسمّية. وبالمثل، يتطلع وفد بلدي إلى اعتماد صك عالمي وغير تمييزي بهدف كفالة الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تدعو كوت ديفوار إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و٢٣٢٥ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، فإن من شأن الولاية المسندة إلى المنظمة في الدورة الاستثنائية التي عقدت في لاهاي في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه بهدف التعرف على المسؤولين عن شن الهجمات بالأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى العدالة أن تسهم إسهاما كبيرا في حل المسألة المتصلة بالادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية. وتدعو كوت ديفوار مجلس الأمن إلى اتخاذ موقف موحد بشأن هذه المسألة الهامة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فإن الوفد الإيفواري يؤيد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي تعدُّ مرضية عموما. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار أصحاب المصلحة إلى تسوية خلافاتهم بشأن الاتفاق الذي كان ثمرة توافق دولي لم يسبق له مثيل ولا يزال حتى اليوم ضمانا حقيقيا لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعهدا بكفالة السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، ترحب كوت ديفوار بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا. فلا يزال الاجتماع التاريخي الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه في سنغافورة بينكم، سيدي الرئيس، وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون يشكل أحد المعالم الرئيسية للدينامية الإقليمية الجديدة. وفي هذا الصدد، تؤكد كوت ديفوار مجددا التزامها بمبادئ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والمشاورات. ونحث جميع الأطراف المعنية على استبعاد جميع الخيارات العسكرية بشكل قاطع، فهي لن تسفر إلا عن عواقب ضارة لا رجعة فيها لكوكبنا برمته.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد التزامها بتعددية الأطراف والقانون الدولي، وتؤكد ضرورة إيلاء أولوية قصوى للحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك وسائل إيصالها، فضلا عن تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المقام الرفيع السيدة تريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة ماي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. فليس ثمة شيء يهدد السلم والأمن الدوليين أكثر من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتهم هذه المسائل جميع الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وتقع على عاتق المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مسؤولية خاصة عن حماية المكاسب الكبيرة التي حققناها على مدار الـ ٧٠ عاما الماضية – نتيجة للاستثمار الهائل لجهود المجتمع الدولي في احتواء القوى المروعة التي برزت في القرن العشرين. ويشكل إطار المعاهدات المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أعظم إنجازات المجتمع الدولي، مما يدل على أهمية التعاون على الصعيد العالمي. فقد عزز ذلك الإطار أمننا جميعا. ووفر قدرا من إمكانية التنبؤ والاستقرار. هذا علاوة على أنه مهد الطريق إلى اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي الوقت الذي ولد فيه كثير ممن يجلسون إلى هذه الطاولة، كانت ثمة مخاوف من ظهور العشرات من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولكن على العكس من ذلك، شهدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخلي ما يقرب من ٣٠ دولة عن سعيها لحيازة الأسلحة النووية. وانخفضت المخزونات العالمية لتلك الأسلحة بنحو ٨٠ في المائة، مقارنة بوقت ذروتها أثناء الحرب الباردة. ويعدّ ذلك نجاحا حقيقيا على نطاق عالمي حقا. وتحقق نجاح مماثل، إن لم يكن أكبر، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فقد دُمر أكثر من ٩٦ في المائة من المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية بموجب تحقق دولي، وما من بلد يعترف علنا بحيازته للأسلحة البيولوجية. ولكن شهدت الـ ١٨ شهرا الماضية تهديدا لتلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. فقد شهدنا استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وماليزيا والمملكة المتحدة. والاتفاقيات التي تنظم اتفاقنا النووي تتعرض للانتقادات. ويستمر أيضا تآكل القدرة على التنبؤ والاستقرار. وإذا لم نعمل على زيادة جهودنا الجماعية الرامية إلى صون ما حققناه والاستفادة منه، فإن هناك خطرا حقيقيا من تراجع تلك المكاسب أو ضياعها.

ويصح تماما النظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠ بوصفها معلما رائدا لتصميم المجتمع الدولي على مكافحة الانتشار النووي. ويتطلب دعمها التحلي بروح القيادة التي تبديها إدارتكم وأنتم شخصيا، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – مصدر التهديد النووي الأكثر إلحاحا في العالم. وفي اجتماعكم مع كيم جونغ أون، أتحتم فرصة تاريخية لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأدى توافق الآراء في المجلس على فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دورا لا يمكن التقليل من شأنه، ولكن لن يتسنى لنا الاستمرار في إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية دون ممارسة الضغط المستمر. ويجب تطبيق الجزاءات بصرامة من جانب الجميع، بما في ذلك جيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعين علينا أن نظل يقظين.

ويتطلب كفالة عدم الانتشار أيضا القيادة الجماعية مثل تلك التي أدت إلى التوصل إلى الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥ – الاتفاق النووي الإيراني. وعلى مدى سنوات عديدة، يثير نطاق برنامج إيران النووي وطابعه شواغل دولية خطيرة. وقد شكلت خطة العمل الشاملة المشتركة خطوة هامة إلى الأمام في التصدي لها. ولا تزال تعد الوسيلة الأفضل لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية. ونحن ملتزمون بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت إيران تواصل الوفاء

بالتزاماتها بالكامل. ويجب على إيران أن تكفل تنفيذ التزاماتها بالكامل. وسعيا لرصد امتثالها هذا، نؤيد بقوة استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأحكام التفتيش والرصد الواردة في خطة العمل إلى أقصى حد.

ولا تزال هناك جوانب أخرى في سياسات إيران تثير شواغل خطيرة، ولا سيما سلوكها الإقليمي وجهودها المستمرة الرامية إلى تعزيز قدرات قذائفها التسيارية. ويجب أن يكون المجتمع الدولي، ومجلس الأمن أيضا عند الاقتضاء، على استعداد للتصدي لذلك. وكما خلص فريق خبراء الأمم المتحدة، فإن نشر إيران للقذائف والتكنولوجيا العسكرية المتطورة ونقلهما إلى الجماعات مثل حزب الله في لبنان أو للحوثيين في اليمن لا يتماشيان أيضا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويهدد ذلك بحدوث تصعيد خطير. ولذلك، يتعين على المجلس اتخاذ مزيد من الإجراءات الحاسمة للتصدي لعبور تلك التكنولوجيات ونشرها، فضلا عن زيادة خسائر المسؤولين عن تلك الأفعال.

من المؤسف استمرار الاتحاد الروسي في منع المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته عن وقف هذا النشاط المزعزع للاستقرار.

ولا يوجد مكان تظهر فيه العواقب الوخيمة لتآكل المعايير العالمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أكثر من سورية، حيث توصلت الأمم المتحدة إلى أن نظام الأسد قد استخدم أسلحة كيميائية بشكل متكرر، مما يعد انتهاكا مباشرا لحظر دام قرابة القرن لسلامنا وأمننا الجماعي. ومع ذلك، استخدم الاتحاد الروسي مراراً حق النقض لمنع مجلس الأمن من محاسبة نظام الأسد حتى من خلال عمل الهيئة الدولية المنشأة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

لذلك، أرحب بقرار ١٥٠ بلداً في شهر حزيران/يونيه، وهو أكبر تجمع في تاريخه، تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أن تنسب المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية وأن تضع ترتيبات للإسناد لأي دولة تطلب ذلك. وأود أن أشكر الرئيسينترامب وماكرون على تصميمهما المشترك، مع المملكة المتحدة على ردع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من خلال العمل العسكري المشترك في شهر نيسان/أبريل من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. وقد وجهت تلك الإجراءات رسالة واضحة إلى نظام الأسد، أي أن مستخدمي الأسلحة الكيميائية لا يمكنهم الهروب من فضح هويتهم أو القيام بما قاموا به بدون عقاب. ويجب على مؤيدي النظام أن يستخدموا نفوذهم لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، لأنه لا شك في أننا سنرد بسرعة وبشكل مناسب إذا حدث ذلك.

لقد شهدت المملكة المتحدة عواقب تآكل تلك المعايير في سالزبوري هذا العام، عندما استخدم الاتحاد الروسي غاز الأعصاب في الشوارع بتهور. وقدمت المملكة المتحدة أدلة مفصلة، ووجهت بوضوح تهمة الشروع في القتل واستخدام وامتلاك سلاح كيميائي ضد عميلين من عملاء الدولة الروسية. لقد اتخذنا الإجراء المناسب مع حلفائنا، وسنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمننا الجماعي. لقد سعى الاتحاد الروسي فقط إلى التشويش من خلال التلاعب العبثي. ويجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ألا يهاجموا الأنظمة الدولية لعدم الانتشار والمؤسسات التي تدعمها وتقوضها. ويجب على جميع أعضاء المجلس أن يضطلعوا بمسؤولياتهم من أجل حمايتهم دعما للسلام والأمن الدوليين. وأرجو مخلصا أن ينضم الاتحاد الروسي إلى الإجماع الدولي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والجهود الجماعية الرامية إلى دعمها. وإذا كان الأمر كذلك، فسيتمكن المجلس مرة أخرى من العمل معا لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية، ولكن إن لم يكن الأمر كذلك، يتعين ألا نترك المجال لأي شك في عزم المجتمع الدولي على دعم أنظمة عدم الانتشار الدولية.

ولا تعرض كل التحديات التي يواجهها إطار مكافحة الانتشار هذا على المجلس، ولكنها ليست أقل إلحاحا. ونحن بحاجة إلى تعزيز القواعد لمواكبة التكنولوجيات الجديدة وسلاسل التوريد العالمية الأكثر تعقيدًا. ويجب أن ندفع كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة إلى تطوير قدراته وأنظمته وأن نكفل تمكّنه من الإسهام في هذا الجهد العالمي. ويجب أن يكون الدور الهادئ، ولكن الأساسي، الذي تؤديه الأمم المتحدة، في صميم تلك الجهود. وبالتالي، ينبغي لنا كأعضاء في الأمم المتحدة أن نستثمر الخبرة والموارد الدبلوماسية اللازمة في الاتفاقيات.

إن المشاركة الجماعية من جانب الدول في جميع أنحاء العالم هي التي أنتجت إطار مكافحة الانتشار. وحتى أقوى الأقوياء، أقروا بأن الاستثمار في القيود الجماعية المستندة إلى القواعد، يشكل السبيل الوحيد الفعّال لتحقيق مصالح الأمن القومي وتجنب اللجوء إلى القوة من جانب واحد. ولا يمكننا أن ندع أولئك الذين يرفضون القيم ويتجاهلون القواعد التي أبقتنا آمنين، يقوضون هذا الإطار. وسوف يتطلب الأمر انخراطا جماعيا لتعزيزه في مواجهة تحديات اليوم. وفي هذا، كما هو الحال دائما، ستضطلع المملكة المتحدة بدور قيادي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء هولندا.

السيد روت (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): حصلت عدة حوادث هذا العام عرّضت خلالها أسلحة الدمار الشامل أمننا للخطر، وأضعفت الاستقرار الدولي وتسببت في معاناة فظيعة. لقد أوضح عام ٢٠١٨ أهمية عدم الانتشار بشكل واضح. وأتفق معك، سيدي الرئيس بأننا كسياسيين، مسؤولون أولا وقبل كل شيء عن الحفاظ على سلامة مواطنينا، وأعتقد أن المؤسسات المتعددة الأطراف تقوم بدور رئيسي في هذه القضية.

وكما سأقول في خطابي أمام الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم، دأبت مملكة هولندا دوما وستظل تناصر النظام الدولي القائم على القواعد والتعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما مسائل الأمن الداخلي وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك. يتطلب التعاون المتعدد الأطراف دعما نشطا منا جميعا، بما في ذلك، وخاصة فيما يتعلق بمسألة أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نقر بالإنجازات الهامة التي تحققت فيما يخص السيطرة على تلك الأسلحة.

طوال ٥٠ عاما، أبقت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدد الحائزين للأسلحة النووية دون العشرة. ولا يسعنا إلا أن نتخيل عدد الصراعات وحالات عدم الاستقرار والعنف الذي منع ذلك الوضع وقوعها. ومما شجعني تأكيد وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبريطانيا، استمرار دعمهم لمعاهدة عدم الانتشار والتزامهم بها بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرامها.

لقد لاحظنا اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية بشأن عدم الانتشار هذا العام فيما يتعلق بكوريا الشمالية. إن الهدف النهائي لجهودنا المشتركة هو ضمان تخلي كوريا الشمالية عن قدراتها في مجال القذائف التسيارية النووية وبرامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تفعل ذلك بطريقة شاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ونرحب بالجهود التي تبذلها سيدي الرئيس شخصيا، من أجل الوصول إلى شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية. لأننا نعرف أنه لا يمكن حل المشكلة إلا بالطرق السلمية. وبوصف هولندا رئيسة للجنة الجزاءات فإنها تبذل كل ما في وسعها لضمان تنفيذ جميع الدول للجزاءات تنفيذا كاملا من أجل مواصلة الضغط على كوريا الشمالية لكي تمتثل لالتزاماتها الدولية.

وتعتقد مملكة هولندا أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لا تزال تشكل مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها للمجلس والمجتمع الدولي أن يعملا معا من أجل عدم الانتشار. وقد خلصت الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، في ١٢ تقريرا متتاليا، إلى أن إيران تتقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاق. وطالما استمر ذلك، سنفي أيضًا بالتزامنا بموجب الاتفاق. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق بسبب دور إيران في المنطقة وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية، وسجل حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، فإن دعم إيران لحزب الله، والدور الذي تقوم به إيران في سورية والعراق وفي تطوير قذائف الحوثيين في اليمن لا يزالان يشكلان مصدر قلق خطير بالنسبة لهولندا ويحتاجان إلى معالجة.

إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية أمر ينذر بالخطر الشديد. ويسبب معاناة إنسانية فظيعة ويؤدي إلى تآكل القاعدة الدولية الراسخة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على أي استخدام للأسلحة الكيميائية، ولا على الاعتداءات واسعة النطاق في سورية ولا على الهجمات المنعزلة في ماليزيا والمملكة المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري في إدلب.

ونتحمل جميعنا داخل المجلس وخارجه مسؤولية، وبسبب الجمود في هذه الهيئة، كلفنا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالتحقيق وتحديد المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة. ولا يمكننا أن نتوقف، وعلينا أن نتكلم، وأن نتخذ إجراءات وأن ندعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعما مناسبا، حتى يمكن تقديم الجناة إلى العدالة، ونحتاج إلى القيام بذلك ونحن مجتمعون.

ويمكن أن يترتب على تردد البلدان التي تدعي دعم مبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار عواقب وخيمة في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بهجوم سالزبوري، نؤكد من جديد ثقتنا في تحقيقات المملكة المتحدة. ونحن نرحب بها، ويعتبر توجيه الاتهامات الجنائية خطوة هامة في اتجاه تحقيق العدالة، مما يعزز استنتاجنا السابق بأنه من الضروري مساءلة المسؤولين عن ذلك.

في الختام، تؤكد النتائج المدمرة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات. ويجب ألا يصبح استخدام تلك الأسلحة وضعا طبيعيا جديدا. ويجب أن نمنع الإفلات من العقاب بأي ثمن. ولا يمكن أن تكون القاعدة القانونية فعالة إلا إذا دعمناها مجتمعةً كجزء من جهد متعدد الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): أود بداية أن أعرب، فخامة الرئيس، عن ارتياحنا وسعادتنا لرؤيتكم وأنتم تترأسون اليوم جلسة قمة لمجلس الأمن، مثمنين مبادرتكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة التي تؤكد إعطاءكم الأولوية القصوى لأحد أخطر المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين والمتمثلة في أسلحة الدمار الشامل.

إن المناقشة التي نجريها في هذه القاعة، تأتي في ظل مرحلة دقيقة وظروف معقدة يمر بها عالمنا اليوم، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط. فإلى جانب انتشار النزاعات والإرهاب، تتزايد التهديدات باستخدام أسلحة الدمار الشامل؛ تلك التهديدات التي لم تعد افتراضية، بل شهدنا إطلاق الصواريخ البالستية وإجراء التجارب النووية واستخدام الأسلحة الكيميائية في أماكن عديدة في العالم مؤخرا.

وأود هنا إعادة تأكيد موقف دولة الكويت المبدئي والثابت تجاه قضايا عدم الانتشار والمتمثلة في إدانة استخدام أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان، باعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، مشددين على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم، لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود هذا النوع من الأسلحة.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة أهوال الهجمات بالأسلحة الكيميائية من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في سورية. تلك الهجمات التي جعلتنا ندرك أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل لم ينحسر، بالرغم من وجود المعاهدات والقرارات التي تجرم استخدام تلك الأسلحة. إننا نتابع بقلق كبير إمكانية وقوع مثل تلك الهجمات مجددا، سواء في سورية أو في أماكن أخرى من العالم. ونؤكد على أن أهمية التصدي لتلك الهجمات الكيميائية يأتي أولا من خلال إظهار وحدة مجلس الأمن في تعامله مع هذا الخطر المحدق، ومن ثم ضمان تفعيل القرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤).

تتعرض المملكة العربية السعودية إلى هجمات غير مسبوقة بالصواريخ البالستية، تشنها ميليشيات الحوثي باتجاه أراضيها لتستهدف الأماكن المدنية والدينية. إن دولة الكويت تجدد إدانتها واستنكارها الشديدين لتلك الهجمات الصاروخية التي استهدفت المملكة العربية السعودية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام،

ونؤكد على ضرورة تحرك مجلس الأمن وتحمل مسؤولياته تجاه ما يهدد أمن المملكة العربية السعودية، حفاظا على السلم والأمن الدوليين. إن وفد بلدي على أتم الاستعداد للعمل معكم لاتخاذ المزيد من التدابير لوضع حد لتلك الهجمات التي تندرج، من دون أدنى شك، ضمن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي خضم الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، تواصل دولة الكويت التزامها بدعم القرارات الأممية كافة، وقد رحبت بصدور قرار مجلس ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ففي الوقت الذي تستمر فيه جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ ما نص عليه ذلك القرار، مع صدور تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي توثق تنفيذ إيران لالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي، فإننا نلاحظ بقلق التقارير الأممية المستقلة التي تشير إلى استمرار إيران في دعم وتمويل الميليشيات والأحزاب المسلحة في الدول العربية، وخاصة تدخلاتها في الشأن اليمني. كما أكد قرار جامعة الدول العربية الصادر بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على أن الأراضي اليمنية باتت تشكل منصة لإطلاق الصواريخ البالستية الإيرانية الصنع على جيرانها وتهديدا للملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وهو ما ينعكس سلبا على أمن واستقرار اليمن والمنطقة، معتبرين أن ذلك يشكل خرقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦(٢٠١٥).

كما طالب القرار العربي إيران بالتوقف عن تلك الممارسات وعن كل ما يضر بأمن ومصالح دول المنطقة والعمل على اتخاذ خطوات نحو بناء الثقة مع جيرانها في المنطقة، وصولا إلى إرساء علاقات قائمة على حسن الجوار والتعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

عندما أتحدث من هذا المحفل، فإن من دواعي الفخر والاعتزاز أن أتحدث كممثل للدول العربية في مجلس الأمن، حاملا معي هموم ومشاغل شعوب محبة للسلام وتواقة للأمان وللاستقرار. ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الكويت وكافة الدول العربية على إيمانها المطلق بالعمل متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق وتشدد على الموقف العربي تجاه أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلك المعاهدة التي تم الاتفاق على التمديد اللانهائي لها بعد اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونجدد هنا الموقف العربي الذي يدعو الدول الراعية الثلاث لقرار الشرق الأوسط الصادر في عام ١٩٩٥، الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلى تحمل مسؤولياتها في تنفيذ ذلك القرار. كما نؤكد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم

الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما وأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار.

وختاما، فإن الالتزام الذي أبديتموه في مواجهة التحديات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، لا يقتصر على انعقاد جلستنا اليوم، بل يأتي أيضا من خلال المساعي الدبلوماسية الحثيثة لتخفيف حدة التوتر ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. هذه الجهود التي قدمتموها جاءت في ظل تماسك ووحدة أعضاء مجلس الأمن لمواجهة البرامج والأنشطة غير المشروعة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نعلم أن الطريق لا يزال طويلا وشاقا للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. إلا أننا نعتقد أن الالتزام المطلق والصادق من قبل الأطراف المعنية كافة، وكذلك التنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سيؤدي إلى اتفاق سلام دائم وشامل في شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصين.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن صون السلام والأمن العالميين هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، على نحو ما أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أنها مسؤولية مشتركة لجميع أعضاء مجلس الأمن. وبالنظر إلى التحديات المعقدة للسلام والأمن الدوليين، كيف ينبغي لمجلس الأمن أن يفي بتلك المهمة ويضطلع بدوره؟ ذلك سؤال يستحق النظر فيه بجدية. وترى الصين ما يلي:

ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي مهامه بطريقة منصفة وعادلة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويجب على المجلس أن يتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعترف به عالميا والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وينبغي له الحفاظ على سلطة ودور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية، فضلا عن سيادة جميع البلدان واستقلالها وحقوقها ومصالحها المشروعة. وينبغي لمجلس الأمن أن يلتزم بالتسوية السياسية بوصفها التوجه الأساسي. وينبغي كذلك لمجلس الأمن أن يكون النصير الأقوى للحلول السياسية ولحل الخلافات والمنازعات عن طريق الحوار والتشاور.

وينبغي له أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة استخداما فعالا، بما في ذلك المساعي الحميدة والوساطة وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، وتكثيف جهوده الدبلوماسية الوقائية خدمة للهدف الأكبر متمثلا في تحقيق تسويات سياسية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز وحدته للتشجيع على توافق الآراء. ويجب على جميع أعضائه أن يضعوا في اعتبارهم مسؤوليتهم عن صون السلم والأمن العالميين. وينبغي أن يحسنوا وحدتهم والتنسيق بينهم، وأن ينحوا الاعتبارات الجغرافية السياسية الفردية جانبا، وأن يضمنوا أن يكون باستطاعة المجلس العمل بفعالية لدعم المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يعزز التخطيط والتنسيق العامين بهدف تحقيق التآزر والتنسيق والتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحيث يمكن للركائز السياسية والإنمائية أن يدعم كل منها الآخر، ولكي تتآزر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن العالميين، وهو تحد نواجهه جميعا. وتقترح الصين تكثيف جهودنا في مجالات ثلاثة. أولا، يجب علينا الدفاع عن سيادة القانون من أجل توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار وتحسينه. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيره من قرارات المجلس ذات

الصلة تشكل معا الأساس القانوني للنظام الدولي لعدم الانتشار. وعلينا جميعا أن نعمل بجد لضمان عالميتها وفعاليتها وسلطتها، ولا سيما من خلال منع الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول من الحصول على مواد وتكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا، يجب أن نتخذ تدابير متعددة الجوانب لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة. وعلى كل بلد أن يفي بوعوده ويضطلع بمسؤولياته ويحترم التزاماته الدولية. ويجب تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات ذات الصلة على نحو كامل وشامل. وينبغي ألا يُسمح بالمعايير المزدوجة والترتيبات التمييزية والإنفاذ الانتقائي.

ثالثا، ينبغي لنا تحسين التعاون الدولي وتعزيز قدرات عدم الانتشار في كل بلد. والحكومات هي من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن عدم الانتشار، وينبغي دعم البلدان في جهودها لتطوير سياساتها المتعلقة بعدم الانتشار على أساس ظروفها الوطنية وتشجيعها على تحسين بناء القدرات في مجال عدم الانتشار وإنفاذ القانون، وإجراء المزيد من التبادلات وجهود التعاون العملي حتى نتمكن معاً من تعزيز أضعف الحلقات وتحقيق الأمن العام.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية تمثل إنجازا تحقق بشق الأنفس من أجل تعددية الأطراف التي تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموما. ومع أنه لا يوجد اتفاق دولي مثالي، فقد حظيت خطة العمل الشاملة المشتركة بتأييد إجماعي من مجلس الأمن. وأحداث السنوات الثلاث الماضية أظهرت أنها اتفاق قابل للتطبيق، والصين تشجع إيران على الاستمرار في الوفاء بجميع التزاماتها. وفي الوقت نفسه، يجب احترام الحق المشروع لجميع البلدان في إقامة علاقات اقتصادية طبيعية والتجارة مع إيران. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى الإبقاء على الصورة الكبيرة في ذهنها والتفكير الطويل الأجل، والحفاظ على حرمة وسلامة وفعالية خطة العمل الشاملة المشتركة.

منذ بداية العام، أحرز تقدم كبير في الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وتعمل الصين بلا كلل لتحقيق هذه الغاية، ونؤيد التفاهمات المهمة التي تم التوصل إليها بين رئيسي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في مؤتمر القمة في سنغافورة. كما نؤيد جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لتحسين علاقاتهما. وندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من الفرص الحالية لترجمة هذا التوافق السياسي إلى إجراءات ملموسة، والعمل على إنشاء آلية للسلام، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، بهدف تحقيق سلام دائم هناك في أقرب وقت ممكن.

إن الصين تفي بالتزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وباحترام النظام الدولي الحالي الذي يرتكز على الأمم المتحدة. ونعمل بجد للوفاء بمسؤولياتنا والتزاماتنا الدولية. ويجب أن نواصل العمل معاً لتحقيق السلام والأمن للجميع.

ختاما، أود أن أشدد على أن الصين لم تحد أبدا عن احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. فهو من تقاليد السياسة الخارجية الصينية، والتزامنا به موضع تقدير المجتمع الدولي. نحن لم نتدخل أبدا، ولن نتدخل أبدا، في الشؤون الداخلية لأي بلد. ونرفض أي اتهامات لا مبرر لها في هذا الشأن، وندعو الآخرين إلى الالتزام بمقاصد الميثاق والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في عالمنا الحديث، فإن القدرة على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل فعال تكتسي أهمية بالغة بصفة خاصة للحفاظ

على الاستقرار العالمي والإقليمي، وضمان أمن كل دولة، دون استثناء، على نحو يعول عليه. والتعاون البناء في هذا المجال عنصر هام في جهودنا الرامية إلى وضع جدول أعمال دولي إيجابي.

وأعتقد أننا جميعا نتفق على ضرورة التقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن التي تحدد تدابير ملموسة للتعامل مع من ينتهكون نظم عدم الانتشار. ولا يزال حجر الزاوية هو القرار التأسيسي ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يتطلب من الدول الأعضاء الالتزام باتخاذ تدابير عملية للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول. وقرارات المجلس التي تنص على فرض جزاءات على نقل أي نوع من الأسلحة إلى الإرهابيين تتسم بأهمية خاصة. فعمليات النقل هذه مستمرة ويجب التحقيق فيها بصورة دقيقة.

وكما حدث قبل ٥٠ عاما، عندما فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال بلدي ملتزما بهدف تخليص العالم من التهديد النووي. وفي الوقت نفسه، ما من شك في أن علينا أن ننظر في كل عامل يؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، وأن على كل بلد لديه قدرات عسكرية ونووية أن يشارك في عملية التفاوض. ورغبة عدد من البلدان في حظر الأسلحة النووية بمعزل عن المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا أمل لها في النجاح، ولا تؤدي إلا إلى إثارة الغموض فيما يتعلق بالنهج المستقبلية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي حديثي عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يسعني أن أغفل الإشارة إلى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي صدق فيه المجلس على خطة العمل الشاملة المشتركة لتسوية مسألة البرنامج النووي الإيراني. والانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من هذا الاتفاق يمثل تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار النووي، وخصوصا، كما أكد متكلمون كثيرون قبلي، أن طهران تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام. وروسيا مؤمنة بشدة بأهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ونعمل بنشاط على ذلك في الوقت الحالي مع إيران والصين والاتحاد الأوروبي. فبدون ذلك، قد نواجه توترات متزايدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، محفوفة بالمخاطر على الاستقرار الإقليمي ونظام عدم الانتشار. كما أن انهيار خطة العمل سيؤدي إلى نتائج عكسية للغاية بالنسبة للجهود الجارية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، الأمر الذي نرحب به وندعمه.

ولا تزال هناك عقبات خطيرة أخرى أمام عدم الانتشار النووي – وتتمثل، أساسا، في قرار الولايات المتحدة تأجيل تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لفترة غير محددة، وربما إلى الأبد، وعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ قرار الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما أن الحالة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية مثيرة للقلق أيضا، وخصوصا في ما يتعلق بتصرفات عدد من الدول الغربية، التي دأبت المرة تلو الأخرى على اتهام السلطات السورية باستخدام عوامل كيميائية محظورة. وينبغي أن نحذرها من القيام بأي هجمات جديدة على أراضي الجمهورية العربية السورية تحت أي ذرائع أخرى، الأمر الذي سيشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، ويقوض الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية في هذا البلد الذي طالت معاناته. لقد دمرت الحكومة السورية ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وفقا للاتفاق الروسي – الأمريكي لعام ٢٠١٣، المكرس في قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وفي قرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكن هناك جماعات إرهابية تمتلك مواد الحرب الكيميائية فعلا.

وقد تعلمت تلك الجماعات كيفية تركيب هذه المواد وبنت مختبراتها الخاصة لذلك الغرض. ودأبت أجهزة الاستخبارات، بما في ذلك استخبارات الولايات المتحدة، على إصدار تحذيرات بشأن ذلك منذ وقت طويل. واقترحت روسيا مرارا وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الكيميائي. ففي عام ٢٠١٧، قدمت روسيا والصين مشروع قرار بشأن هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، ولكن لم يتم النظر فيه دون أي خطأ من جانبنا. ومن منظور أوسع، قدمنا مشروع اتفاقية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن مكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وللأسف، فقد جرى عرقلة العمل بشأنها لأسباب مصطنعة، ولا شك في أننا جميعا نعلم من هي البلدان التي قامت بذلك. ولكن مقترحاتنا لا تزال مطروحة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة آخذة في التدهور في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث يحاول زملاؤنا الغربيون فرض ما تُسمى بمهام إسناد المسؤولية على أمانتها الفنية، وذلك في انتهاك جسيم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبما يشكل تعديا على صلاحيات مجلس الأمن.

وفي غضون ذلك، يتزايد الكلام المرسل الذي لا أساس له من الصحة بالمرة، من عينة ”من المحتمل جدا“، فيما يتصل بقضية سالزبري. غير أن بريطانيا رفضت بعناد مقترحاتنا المتكررة لإجراء تحقيق مشترك، رغم أن ذلك أحد الشروط وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ والاتفاقية القنصلية الثنائية لعام ١٩٦٥ والاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ١٩٥٩. ويثير ذلك احتمال أن ثمة أمرا يريدون إخفاءه إذا كانوا لا يرغبون في التعاون. وندعو مرة أخرى لندن إلى الشروع في حوار بناء من أجل إثبات الحقيقة.

وتبعث طريقة تطور الأحداث على الاعتقاد بأنه لا يمكن استبعاد أي إمكانية اليوم، بما في ذلك احتمالية الأعمال الاستفزازية التي تنطوي على استخدام الأسلحة البيولوجية. وبالنظر إلى المحاولات التي أشرت إليها للعبث بالمركز القانوني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أود أن أحذر من الجنوح إلى القيام بنفس الشيء فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأود أن أشير إلى أن الاتفاقية تنص على أن الحق في بدء تحقيقات وإجرائها يعود إلى مجلس الأمن وحده. ولا تتضمن الاتفاقية حكما ينص على وجود وكلاء للمجلس، ولا يمكن أن يكون هناك شيء من هذا القبيل. وبهذه المناسبة، أود أن أذكر المجلس بأننا اقترحنا أكثر من مرة التوصل إلى اتفاق بشأن آلية تحقق من تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة أعاقت ذلك الاقتراح بشدة وتسببت في دفنه في نهاية المطاف. كما اتضحت رغبة واشنطن في أن تظل طليقة اليد عندما واجه نظام الاتفاقية مسائل إضافية فيما يتعلق بانتشار الأنشطة الطبية والبيولوجية العسكرية، بما في ذلك في فترة ما بعد الحقبة السوفياتية. ونحث الجميع على رفض عسكرة الرعاية الصحية. وما فتئت روسيا تدعو إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونعكف على تنفيذ العديد من المبادرات في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء أفرقة متنقلة لمكافحة الأوبئة من أجل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ البيولوجية.

إن للحوار بين روسيا والولايات المتحدة، بوصفهما أكبر دولتين نوويتين، أهمية خاصة في تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد شاركت الدولتان في إنشاء الأطر المشتركة للتعاون المتعدد الأطراف الذي يهدف إلى منع وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات من غير الدول ومكافحة أعمال الإرهاب النووي. وروسيا لا تزال تعتبر أن هذا التعاون ذو أهمية أساسية، ليس لموسكو وواشنطن فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. فلنعمل على عدم التضحية به من أجل اتخاذ قرارات فورية وبناء على حسابات قصيرة الأجل. واستنادا إلى الأساس المتين لميثاق الأمم المتحدة، فإن روسيا مستعدة على الدوام للتعاون الصادق

مع الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وجميع البلدان الأخرى من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ونأمل أن تمكنا جلسة اليوم في مجلس الأمن – ذلك الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين – من اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مبادرة الرئيس ترامب بعقد هذه الجلسة حسنة التوقيت للغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إثيوبيا.

السيد نيغيو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة الإحاطة الرفيعة المستوى اليوم بشأن عدم الانتشار. ويسرنا غاية السرور أن نراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة، السيد الرئيس. إن عدم الانتشار يتصدر بالفعل جدول أعمال المجلس. ولذلك، فإن مناقشة هذه المسألة على أعلى المستويات أمر مناسب وحسن التوقيت.

قبل بضعة أيام، قام العالم بتأبين الراحل كوفي عنان. وقد قال في خطاب أدلى به في عام ٢٠٠٦:

”هل يمكن أن يكون ثمة تهديد أكثر إثارة للقلق في العالم اليوم من وقوع السلاح النووي أو البيولوجي في أيدي الإرهابيين، أو استخدامه من جانب إحدى الدول نتيجة شكل مروع من أشكال سوء الفهم أو سوء التقدير؟ وكلما زاد عدد الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، ازدادت المخاطر. وكلما عززت الدول التي تمتلكها بالفعل ترساناتها، أو أصرت على أن هذه الأسلحة أساسية لأمنها الوطني، سيزيد عدد الدول الأخرى التي تشعر بضرورة أن تحصل عليها هي أيضا من أجل أمنها“.

والحقيقة أن هذا هو الواقع الذي نواجهه اليوم. وفي الواقع، يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. ومن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرورا بالمسائل النووية الإيرانية وانتهاء بالهجمات الكيميائية في سورية وحادثة سالزبري في المملكة المتحدة، أصبحت مخاطر الانتشار أحد أخطر التحديات في عصرنا. ويتعرض النظام الدولي لعدم الانتشار لضغوط شديدة فيما بلغت المخاوف العالمية بشأن الأسلحة النووية أعلى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة، كما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

ونعتقد أنه من المهم تماما أن نتصدى على نحو شامل لمخاطر الانتشار. وليس لدينا أي خيار سوى السعي إلى إيجاد حلول تفاوضية لبعض أصعب القضايا التي نواجهها حاليا، مستخدمين في ذلك الوسائل السياسية والدبلوماسية. ونحن نتابع جميعا التطورات التي أعقبت اجتماع القمة الأخير بينكم، السيد الرئيس، والسيد كيم جونغ أون، والذي بعثت نتيجته بعض الأمل في نفوسنا في إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية والنهوض بالسلام في شمال شرق آسيا. ونشجع هذه المساعي لأن لدينا تجربة مباشرة في تسوية النزاع وإحلال السلام عبر الوسائل الدبلوماسية، متمثلة في إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم التي استمرت ٢٠ عاما بين إثيوبيا وإريتريا.

ولدينا أمل صادق في أنكم ستحافظون على الزخم الذي تولد مؤخرا بهدف التوصل إلى حل شامل وسلمي ودبلوماسي وسياسي لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن يواصل المجلس دعم هذه المساعي. وفي هذا الصدد، فإن الحديث عن عقد مؤتمر قمة للمتابعة مشجع بالفعل. ونرحب أيضا بنتائج مؤتمر القمة الثالث بين الكوريتين في بيونغ يانغ، ونأمل أن يرسي أساسا لاتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق السلام المستدام والأمن ونزع السلاح النووي بصورة كاملة ويمكن التحقق منها في شبه الجزيرة الكورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي للمجلس أن يدعم الأطراف المعنية في إحراز تقدم في هذا

الاتجاه. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الاستمرار في تنفيذ نظام الجزاءات سيكون أمرا بالغ الأهمية.

وبخصوص المسألة النووية الإيرانية، فإننا لا نزال مقتنعين بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل إنجازا كبيرا للعمل المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات والصعوبات الكامنة في التنفيذ الأوسع نطاقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبينما ندرك أن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة يمثل تحديا خطيرا، فإن التزام البلدان المشاركة المتبقية سيكون في غاية الأهمية لتنفيذها بصورة كاملة. ونأمل أن تواصل هذه البلدان بذل كل جهد ممكن من أجل التصدي للتحديات الرئيسية والإسهام في التنفيذ الكامل للاتفاق، الذي يظل أمرا حيويا للهيكل العالمي لعدم الانتشار.

وفي سياق التصدي لمخاطر الانتشار التي تشكلها الجهات من غير الدول، نعتقد أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا تزال تؤدي دورا هاما. ولا يزال تعزيز إطار اللجنة الخاصة بمساعدة الدول الأعضاء بهدف معالجة الثغرات في التنفيذ أمرا مهما في التصدي بصورة شاملة لمخاطر الانتشار التي تشكلها الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون.

وينبغي للمجلس أن يولي اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون بين فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٥٤٠ وأعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

وأخيراً، فإن الاتفاقات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال تسهم إسهاما هائلا في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. وفي وقت تتعاظم فيه مخاطر الانتشار، من مصلحتنا جميعاً أن نحافظ على تلك الاتفاقات الهامة المتعددة الأطراف لضمان سلامتنا وأمننا الجماعيين وضمان تنفيذهما الكامل والفعال.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام إثيوبيا الثابت بمواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي جهات من الدول أو من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، وكذلك من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون لرئاسة الولايات المتحدة على تنظيم اجتماع قمة اليوم لقادة العالم بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وبالنظر إلى أن المتكلمين السابقين ذكروا العواقب المدمرة لاستخدام وتجربة أسلحة الدمار الشامل، أود أن يفهم المجلس والعالم أن كازاخستان، إلى جانب بعض الدول الأخرى وأراض شاسعة، ما برحت تعاني من هذه العواقب منذ الأيام الأولى للحرب الباردة.

إن الهدف من جلسة اليوم أثير جداً لدى كازاخستان، وهو إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لبلدي. لقد بدأ التزام كازاخستان الثابت والذي لا يتزعزع بالسلام والأمن الدوليين منذ استقلالنا في عام ١٩٩١. واتخذ رئيس دولتنا، الرئيس نور سلطان نزارباييف، قراراً يتسم بالجرأة والشجاعة بالتخلي عن ترسانتنا النووية وإغلاق موقع سيميبالاتينسك لتجارب الأسلحة النووية، وهما في المرتبة الرابعة والثانية على التوالي من بين أكبر تلك الترسانات والمنشآت في العالم. وقد أقرّ المجتمع الدولي بالطبيعة غير المسبوقة والجديرة بالثناء لتلك الإجراءات من خلال إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس، وهو تاريخ إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، يوماً دولياً

لمناهضة التجارب النووية. وفي أيلول/سبتمبر، احتفلت الأمم المتحدة بذلك اليوم بصيغة جديدة رسمية رفيعة المستوى، أكد المجتمع الدولي من خلالها مناشدته اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة لإعادة بناء الثقة بين البلدان النووية وغير النووية.

وفي وقت سابق من هذا العام، في كانون الثاني/يناير، تم تكريس أهم جلسة تُعقد أثناء تولي كازاخستان لرئاسة مجلس الأمن لأهمية تدابير بناء الثقة في تحقيق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.8160). وقد نجحت تدابير بناء الثقة في وقف سباق التسلح ومنعت حدوث كارثة نووية في القرن الماضي. واليوم، يأمل العالم في أن تكرر الدول النووية نفس الإجراءات المتبصرة، وهو أمر لا يجري، للأسف، إعماله إعمالاً تاماً أو الإقرار به في جلسة اليوم.

فخلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في كانون الثاني/يناير، وكذلك في بيانه الرسمي ''العالم في القرن الحادي والعشرين''، أشار الرئيس نزارباييف إلى أن أكبر الدول النووية ينبغي أن تكون في طليعة الدعوة إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وينبغي أن تكون قدوة في الحد من أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها. وأظهرت نزاعات الماضي أنه لا يمكننا ضمان أمننا من خلال تقويض أمن الآخرين. ولذلك، حثنا الرئيس نزارباييف جميعاً على إدراك أن الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية ونزع السلاح الكامل وحدهما يمكن أن يشكلا الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن ثم، فقد دعا جميعَ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، الذي يُصادف الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة.

وقد شهدنا بعض الأمثلة الجيدة لتدابير بناء الثقة في حالة التقارب بين الكوريتين واجتماع قمة سنغافورة، وهو أمر يعزى جزئياً إلى نجاح الجهود الشخصية للرئيس ترامب، ويمكن أن يكون مصدر إلهام لتحقيق نتائج إيجابية أخرى استنادا إلى حسن النية والتعاون الصادق. وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً تلك البدايات الواعدة وهي على استعداد لتشاطر خبرتها العملية والفنية، عند الاقتضاء، استناداً إلى إرثنا المحزن، كما ذكرت. بيد أن الثقة وحدها لا يمكن أن تضمن استمرار النجاح ما لم يدعمها التنفيذ الصارم لجميع الصكوك القانونية التنظيمية القائمة وقرارات الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن. ودون أي تقليص لدور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الواضح أن العالم بحاجة إلى تقوية الإطار القانوني الدولي لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. إن التنفيذ الحالي غير المتناظر للمعاهدة يشكّل عقبة أمام الثقة بين البلدان النووية وغير النووية. بيد أن معاهدة عدم الانتشار ينبغي ألا تفقد فعاليتها وأهميتها في خضم هذه الشكوك.

كما ينبغي أن يصبح التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أهم اللبنات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ولدى دخولها حيز النفاذ بالكامل، فإنها ستساعد بالتأكيد على تعزيز الثقة المتبادلة. وتتعاون كازاخستان بنشاط مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنظم سنوياً مناسبات دولية رفيعة المستوى بهدف تنفيذ خطوات عملية لتحقيق عالم خالٍ من التهديدات النووية، بوصف ذلك نتيجة طبيعية لالتزاماتنا. ولبلوغ ذلك الهدف، يجب علينا أولاً وقبل كل شيء فرض حظر نهائي على التجارب النووية. وثانياً، ينبغي أن يظلّ استخدام الذرّة في الأغراض السلمية بوصلتنا الأخلاقية الهامة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نوقف نضالنا من أجل فرض حظر قانوني على الأسلحة النووية، مع الأخذ في الاعتبار هدفنا الأسمى المتمثل في إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وبفتح بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي، قدّمتْ كازاخستان مساهمة أخرى نحو تعزيز نظام عدم الانتشار وكفالة الاستخدام

الآمن والموثوق لليورانيوم في الأغراض السلمية. ونعرب عن امتناننا لجميع الجهات المانحة – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والكويت والإمارات العربية المتحدة والنرويج والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي – التي جعلت مساهماتها المالية السخية هذا المشروع ممكناً. كما نشكر الصين وروسيا على تعاونهما بشأن عبور اليورانيوم المنخفض التخصيب والمعدات الخاصة بالبنك عبر أراضيهما.

فكيف يمكننا إنفاذ عدم الانتشار ونزع السلاح عن طريق تدابير مجلس الأمن؟ أولاً، يجب على المجلس أن يحافظ على وحدته وفهمه المشترك من أجل إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها إلى العالم بشأن موقفنا القوي من هذه المسائل. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يدرك الجميع أن الجزاءات هي تدابير مؤقتة وليست غاية في حد ذاتها. وينبغي أن تقاس فعاليتها بدرجة التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول سياسية سلمياً. واقترح رئيس بلدي أيضاً أن الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يصبح صعباً للغاية، ربما عن طريق صياغة قرار خاص لمجلس الأمن ينص على عواقب وخيمة للبلدان التي تخرق المعاهدة. كما اقترح وضع نظام ملزم قانوناً يقضي بأن تقدم الدول النووية ضمانات إلى الدول الراغبة في التخلي طوعاً عن أسلحتها النووية، فضلاً عن الدول ذات المركز غير النووي، كحافز للأخيرة لعدم حيازة هذه الأسلحة. وهذه خطوة عادلة يمكن الاضطلاع بها دون تكاليف كبيرة.

ولا تزال المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة فعالة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، اقترح رئيس بلدي تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال تنظيم اجتماع رفيع المستوى بين تلك المناطق في أستانا في العام المقبل. وينبغي للأعضاء الخمسة الدائمين أن يشجعوا على توسيع هذه المناطق من خلال تقديم ضمانات أمنية لها. ولذلك، نأمل أن تحظى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا بتأييد العضو الدائم المتبقي الوحيد الذي لم يفعل ذلك من بين الأعضاء الخمسة الدائمين.

ونظراً للانتقادات لنظام عدم الانتشار الذي أُضعف كثيراً في سورية، فإن كازاخستان مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن على المجلس أن يكون متحداً في العمل بلا كلل من أجل التوصل إلى حل شامل لقضايا التحكيم والمقاضاة، دون إحالة هذه الصلاحيات إلى هياكل أخرى وتعريضها للمزيد من الاستقطاب والتسييس. ومن شأن التسوية السياسية للنزاع السوري المساعدة في ملء الفراغ الذي يتيح استخدام الأسلحة الكيميائية مع الإفلات من العقاب. وستواصل كازاخستان، من جانبها، إتاحة منتدى أستانا لوقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة كعنصر مُكمل وداعم لعملية جنيف، بقيادة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، فإن تلك الوثيقة المتعددة الأطراف قد أنجزت مهمتها الأساسية بوضع إيران على طريق خال من الأسلحة النووية، حيث أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن إيران قد أوفت بجميع التزاماتها النووية. واستضافت كازاخستان، بسمعتها كوسيط نزيه، مجموعتين من المحادثات خلال المفاوضات التي أدت إلى إبرام الاتفاق. وبوصف كازاخستان أكبر مصدر لليورانيوم في العالم، أسهمت بشكل كبير بتزويد إيران بـ ٦٠ طنا من اليورانيوم الخام مقابل أن ترسل طهران ما يزيد على ٣٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب إلى روسيا. وقد نوهت جميع الأطراف في الاتفاق بهذا التدبير بوصفه ”إنجازا هاما“، حيث يشكل هذا الإجراء بداية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الرغم من بعض التعقيدات المتصلة بالتزامات بعض الأطراف في الاتفاق، فإننا نأمل أن يستمر تنفيذها. ونقترح أن ينظر في الشواغل والتحديات الجديدة من خلال جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة، دون هدم الإنجازات التي حققناها بشق الأنفس.

وأخيرا، من الضروري للجميع في المجلس التحلي بالمسؤولية والإرادة السياسية والحكمة لتحقيق قفزة نوعية ذات أهمية تاريخية بالغة إلى الأمام. ونحن بحاجة إلى البوصلة الأخلاقية للانتقال من المصالح الوطنية الضيقة إلى رؤية أكبر لعالم آمن ومأمون.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): وأنا أنصت لممثلي جميع البلدان حول هذه الطاولة، استمعت إلى تأييد الفكرة القائلة بأنه ثمة حاجة ماسة للجهود الدبلوماسية والمتعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات المعاصرة. إن مسائل السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات والإرهاب تتصدر عل نحو مستصوب جدول أعمالنا. ولذلك، فإنني أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن عدم الانتشار.

لقد طلب منا التعليق على أربعة مواضيع في هذه الإحاطة الإعلامية، وهي: كفاءة الجزاءات، والقدرة على التنفيذ، والجهات الفاعلة من غير الدول، وأسلحة الدمار الشامل. وأعتقد أن الإجابة على جميع هذه المسائل هي التعاون الوثيق المتعدد الأطراف. ومن المؤكد أنه لولا المعاهدات والاتفاقات العالمية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار لكان العالم أكثر خطورة. بيد أن هذا الإطار المتعدد الأطراف يعتمد على التزامنا المستمر بإيجاد حلول جماعية.

وفي أنحاء كثيرة من العالم، نشهد تحديث ترسانات الأسلحة النووية، وزيادة قدرات القذائف، والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية، وتطبيع الخطاب حول جميع أسلحة الدمار الشامل. وقد بين لنا التاريخ مرات كثيرة أن هذه الخطوات تشكل سبيلا إلى كارثة. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في التمسك بالالتزام المتأصل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والامتثال له. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠ يجب أن يمهد الطريق إلى تعزيز التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالمثل، تكرر السويد التأكيد على دعوة جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة مشتركة نحو نزع السلاح وعدم الانتشار، لكني أود اليوم التركيز على ثلاث مسائل محددة تطرق إليها بالفعل العديد من المتكلمين. وهذه المسائل هي: التحديات التي تواجه اتفاق إيران النووي، وتطوير الأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتكرار استخدام الأسلحة الكيميائية.

أولا، إن خطة العمل الشاملة المشتركة – اتفاق إيران – إنجاز تاريخي. فهي مثال ملموس على الجهود الدبلوماسية الفعالة في مجال عدم الانتشار. فالاتفاق يمنع الانتشار النووي في إيران، كما يهدف إلى تفادي التداعيات في المنطقة. وعلى نحو ما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواصل إيران الوفاء بالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق. وطالما أن الأمر كذلك، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة تحد على نحو فعال من قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية.

ولذلك تأسف السويد بشدة، إلى جانب بقية الاتحاد الأوروبي، لانسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من الاتفاق، وهو قرار له نتائج بعيدة الأثر تزيد من انعدام الأمن في عالمنا. وبصراحة، ما هي بدائل الاتفاق؟ إن تقويض أداة عملية متعددة الأطراف لعدم الانتشار يقوض بشكل خطير جهودنا المشتركة الرامية لعدم الانتشار في أماكن أخرى.

وسنسعى، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، إلى التخفيف من الآثار السلبية لسياسات الولايات المتحدة. وستواصل السويد وبقية الاتحاد الأوروبي تعزيز العلاقات والحوار على نطاق واسع مع إيران، بما في ذلك بشأن مسائل مثل حقوق

الإنسان. ومن الواضح أن دور إيران في المنطقة وأنشطة القذائف مسألة تثير القلق. ومع ذلك، يمكن معالجة هذه الشواغل، بل ينبغي أن تعالج، على نحو منفصل، وليس على حساب خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يمكن أن يتحقق الأمن في منطقة الشرق الأوسط إلا من خلال الحلول الدبلوماسية وتعزيز التعاون، لا من خلال المزيد من الاستقطاب والعزلة. وينبغي أن نتذكر أننا جربنا ذلك من قبل لعقود، بفرض العزلة والجزاءات، وكل ما أدت إليه هو دعم أشد القوى المحافظة في إيران. وهذه مشكلة.

ثانيا، يشكل برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للنظام العالمي لعدم الانتشار. والجهود الدبلوماسية المبذولة مؤخرا تستحق دعمنا الكامل والفعال. ويعد التقدم المستمر في الحوار بين الكوريتين أمرا مشجعا للغاية، وكان مؤتمر القمة الذي عقد بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة في حزيران/يونيه بالغ الأهمية. ويجب على جميع الأطراف أن تعمل الآن للحفاظ على الزخم وأن تتخذ خطوات إيجابية. وبالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذا يعني أنه يجب أن تترجم الالتزامات إلى تعهدات ملزمة قانونا. وينبغي تكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بدور في بداية التحقق من نزع السلاح النووي وعملية نزع السلاح. ويجب أن يبقى مجلس الأمن والمجتمع الدولي متحدين.

ثالثا، إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطيرا للقانون الدولي. وكل انتهاك يقوض المعايير الراسخة وقد يقضي على المحظورات الدولية بشأن هذه الأسلحة. ويشكل هذا تطورا مثيرا للقلق وبالغ الخطورة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر بغيض من الناحية الأخلاقية ولا يمكن قبوله.

وفي سورية، أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تكرار استخدام الجمهورية العربية السورية وداعش للأسلحة الكيميائية. وقد أيدنا قرار تكليف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي حين أن استخدام الآلية التي أنشأها المجلس كان أمرا مستصوبا، فإن المسألة كانت أهم من أن تتم إعاقتها. بيد أن هذا لا يعفي المجلس من مسؤوليته عن كفالة إخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة.

وفي سالزبوري، في المملكة المتحدة، كانت هناك محاولة قتل محددة الهدف باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب. وهذه الهجمات غير مقبولة على الإطلاق، وندعو روسيا إلى التعاون الكامل مع عمليات التحقيق.

ويجب ألا نغفل أبدا عن السبب في أننا نبذل الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الأسلحة المروعة. وحتى الآن، لم نتحدث عن الضحايا. لقد التقيت بنفسي مع ناجين من هجمات الأسلحة النووية، ولن أنسى قصصهم أبدا. وقد شارك ضحايا الأسلحة الكيميائية قصصا مماثلة. ومن المهم الاستماع إلى هذه التجارب الشخصية من أجل فهم ما نكافح من أجله. فقد عززت بالتأكيد من عزمي على تكثيف الجهود لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن الواضح أن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا عالميا يجب أن نتصدى له معا. ولن نتمكن من منع استخدام هذه الأسلحة البغيضة بفعالية إلا من خلال الحلول المتعددة الأطراف، بما في ذلك من جانب المجلس. كما يشكل الإطار المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح ركيزة أساسية من ركائز النظام الدولي القائم على القواعد. ونحن ندين بهذا إلى الناجين وضحايا الهجمات السابقة، وندين به للأجيال المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.